

فصل في نية ويديه **بمخرج وقت الفريضة** لتعنيهما له نية فعل الفريضة
بعبارة كانت اذ انعم بوقت وقت الاختيار بها بقوله وتصير البعيرة
قضا بغيره ولم يدخل وقتها ولو فعلها قبله لم تصفد وان كانت
الفريضة قضا في ارجح الوجهين اخراهما مبررات الفضا يحيى الابد
ومقتضى كلامه عدم اشتراط وقوع الراتبة بغير فعل الفريضة
وهو كذلك خلافا لما جعل وهل نفوت سنة الوضوء بالاعراض
عنها كما يحث بعضهم وقرئ بينها وبين الضمي فانها الفريضة
في طلبها وان فعل بعضها في الوقت قاصدا للاعراض عن باقيها
ولي يثبت قضاؤه وان لم يحدث كما جرى عليه لبعضهم وطور
الفصل عرفنا احتمالات اوجهها ثلثا لثما كما يدل عليه قول المص
في روضته ويستعملون توفضا ان يصلح بعبارة وقوله فيما بين
الوقت المكروه ومنه ركعتان عقب الوضوء والاطلاق الشبهين
ان من توفضا في الوقت المكروه يصلح ركعتين يحمل على ما اذا
كان الزمن قصيرا وان ذهب بعضهم الى حمل الاول على ثوب
المبادرة وهذا على امتداد الوقت ما بقيت الطهارة اذ قصد
بها صياغتها عن التعطيل والافرق في استحباب السنن
الراتبة بين السفر والحضر وكان قصيرا لم يطول لكثرها
في الحضر والكرويات في الشهادات ومثباتها من واظب
على ذكر الراتبة **ولو فات التفل الوقت** كصلاة العيد والجمعة
والارباب فرب قضاؤه ابدأ في الاظهر للاحادثة الصحيحة
في ذلك كقضاؤه صلواته عليه ثم سنة الصبح في قصبة الورد
بعد طلوع الشمس وسنة الظهر البعدية بعد العصر لما استقل
عنها بالوفد والامصال موقفة ففضيت كالغرائب والافرق
في ذلك بين الحضر والسفر كما صرح به ابن المنذري والقاضي القسري
كغير الموقت وخرج بالوقت زوال سبب كسوف واستسقاء
وغيره

فصل في نية ويديه بمخرج وقت الفريضة لتعنيهما له نية فعل الفريضة بعبارة كانت اذ انعم بوقت وقت الاختيار بها بقوله وتصير البعيرة قضا بغيره ولم يدخل وقتها ولو فعلها قبله لم تصفد وان كانت الفريضة قضا في ارجح الوجهين اخراهما مبررات الفضا يحيى الابد ومقتضى كلامه عدم اشتراط وقوع الراتبة بغير فعل الفريضة وهو كذلك خلافا لما جعل وهل نفوت سنة الوضوء بالاعراض عنها كما يحث بعضهم وقرئ بينها وبين الضمي فانها الفريضة في طلبها وان فعل بعضها في الوقت قاصدا للاعراض عن باقيها ولي يثبت قضاؤه وان لم يحدث كما جرى عليه لبعضهم وطور الفصل عرفنا احتمالات اوجهها ثلثا لثما كما يدل عليه قول المص في روضته ويستعملون توفضا ان يصلح بعبارة وقوله فيما بين الوقت المكروه ومنه ركعتان عقب الوضوء والاطلاق الشبهين ان من توفضا في الوقت المكروه يصلح ركعتين يحمل على ما اذا كان الزمن قصيرا وان ذهب بعضهم الى حمل الاول على ثوب المبادرة وهذا على امتداد الوقت ما بقيت الطهارة اذ قصد بها صياغتها عن التعطيل والافرق في استحباب السنن الراتبة بين السفر والحضر وكان قصيرا لم يطول لكثرها في الحضر والكرويات في الشهادات ومثباتها من واظب على ذكر الراتبة ولو فات التفل الوقت كصلاة العيد والجمعة والارباب فرب قضاؤه ابدأ في الاظهر للاحادثة الصحيحة في ذلك كقضاؤه صلواته عليه ثم سنة الصبح في قصبة الورد بعد طلوع الشمس وسنة الظهر البعدية بعد العصر لما استقل عنها بالوفد والامصال موقفة ففضيت كالغرائب والافرق في ذلك بين الحضر والسفر كما صرح به ابن المنذري والقاضي القسري كغير الموقت وخرج بالوقت زوال سبب كسوف واستسقاء وغيره

وختية الشان لوقوعه
لانزله مقادير

وتحمة فلا دخل للقضا فيه والصلاة بعد الاستسقاء شكر الله
لاقتضا نعم او قطع فعلا مطلقا استحباب قضاؤه وكذا الوقت
ورده من النفل المطلق كما قاله الاذري وما لا يقضى فيه
الجماعة ركعتان عند اعادة سفر بمغزله وكلما نزل وبالمسجد
عند قدومه وقبل ان يدخل مغزله ويكفي فيها عن ركعتي منزله
وعقب خروجه من الحمام وقت مسير رسول الله صلى الله عليه وسلم
للمسجد ولما دخل ارضا لا يعود الله فيها ولما زفت له امرأة
قبل الوقاع ويتردىان لهما ارضهم وبعد الخروج من الكعبة
مستقبلا لهما وجهها وقبل عقد النكاح وعند حفظ الفزان
وركعتان بعد الرضوخ للحقبة الملقية الفسل واليهم يتردى
بهم سنته وركعتان للاستسقاء وتصل الستان لكل صلاة
كالنجية والمحاكاة كحديث فيها صميم وفي الاحياء اثنا عشر
الركعة والمقتل بمكة وغيرها والمثوية قبلها وبعدها والوجه
وصلاة الاربعة وهم عشرون ركعة بين المغرب والشا وركعة
سنة واربعا وركعتين منهما اقلها وصلاة الزوال بعد
وهي ركعتان او اربع وصلاة التسبيح مرة كل يوم والاربعون
والاقتصر والاقضية والاميرة في الفم وهي اربع تسليمة
وهو الاحتسب لهما او تسليمتين وهو الاحتسب ليلاما في الاحياء
يقوله في كل ركعة بعد الفاتحة وسورة سبحان الله والحمد لله
والله الا الله والله اكبر فزاد في الاحياء والاحول والاقوة
الاربعة عشر مرة وفي كل من الركوع والاعتدال
وكل من السجدة والجلوس بينهما والجلوس بعد رفع يمين
السجدة الثانية عشر فكل ركعة وسبعون مرة في كل ركعة لهما
التي صلى الله عليه وسلم العباس وذكره فيها فضلا عظيم

فصل في نية ويديه بمخرج وقت الفريضة لتعنيهما له نية فعل الفريضة بعبارة كانت اذ انعم بوقت وقت الاختيار بها بقوله وتصير البعيرة قضا بغيره ولم يدخل وقتها ولو فعلها قبله لم تصفد وان كانت الفريضة قضا في ارجح الوجهين اخراهما مبررات الفضا يحيى الابد ومقتضى كلامه عدم اشتراط وقوع الراتبة بغير فعل الفريضة وهو كذلك خلافا لما جعل وهل نفوت سنة الوضوء بالاعراض عنها كما يحث بعضهم وقرئ بينها وبين الضمي فانها الفريضة في طلبها وان فعل بعضها في الوقت قاصدا للاعراض عن باقيها ولي يثبت قضاؤه وان لم يحدث كما جرى عليه لبعضهم وطور الفصل عرفنا احتمالات اوجهها ثلثا لثما كما يدل عليه قول المص في روضته ويستعملون توفضا ان يصلح بعبارة وقوله فيما بين الوقت المكروه ومنه ركعتان عقب الوضوء والاطلاق الشبهين ان من توفضا في الوقت المكروه يصلح ركعتين يحمل على ما اذا كان الزمن قصيرا وان ذهب بعضهم الى حمل الاول على ثوب المبادرة وهذا على امتداد الوقت ما بقيت الطهارة اذ قصد بها صياغتها عن التعطيل والافرق في استحباب السنن الراتبة بين السفر والحضر وكان قصيرا لم يطول لكثرها في الحضر والكرويات في الشهادات ومثباتها من واظب على ذكر الراتبة ولو فات التفل الوقت كصلاة العيد والجمعة والارباب فرب قضاؤه ابدأ في الاظهر للاحادثة الصحيحة في ذلك كقضاؤه صلواته عليه ثم سنة الصبح في قصبة الورد بعد طلوع الشمس وسنة الظهر البعدية بعد العصر لما استقل عنها بالوفد والامصال موقفة ففضيت كالغرائب والافرق في ذلك بين الحضر والسفر كما صرح به ابن المنذري والقاضي القسري كغير الموقت وخرج بالوقت زوال سبب كسوف واستسقاء وغيره

وختية الشان لوقوعه لانزله مقادير